

الأمين العام لمجلس الجامعات الخاصة أعلن عن منح 17 ترخيصاً لأفراد وشركات لإنشاء جامعات خاصة حبيب أبل لـ «الأنباء»: افتتاح الجامعة الأميركية الطبية قريباً.. و4 جامعات خاصة جديدة خلال عامين

د. حبيب أبل



شهدت الكويت خلال السنوات الماضية إنشاء العديد من الجامعات الخاصة بمختلف التخصصات، وأصبحت لها مكانتها في المجتمع، وخريجوها يتبناون وظائف عدة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. «الأنباء» التقت أمين عام مجلس الجامعات الخاصة د. حبيب أبل في حوار خاص أعلن من خلاله عن إنشاء عدد من الجامعات الخاصة في مختلف التخصصات الطبية والهندسة والتقنية خلال العامين القادمين ومنح تراخيص عدة لشركات وأفراد لإنشاء جامعات خاصة. كما تحدث عن مهام مجلس الجامعات الخاصة، معلناً عن توجه لزيادة عدد مقاعد البعثات الداخلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة. وأشار أبل إلى آخر المستجدات فيما يخص برنامج التربية بالجامعة العربية المفتوحة ومدى إمكانية فتح الباب للجامعة المفتوحة بالبعثات الداخلية. مؤكداً جودة مخرجات الجامعات الخاصة مدلاً على ذلك بتبني خريجها وظائف عدة بالدولة، لافتاً إلى أن الأمانة العامة تحرص على الالتقاء بطلبة الجامعات الخاصة والاستماع إلى مشاكلهم ومقترحاتهم. واليكم تفاصيل الحوار:

مشاكلهم ومقترحاتهم. واليكم تفاصيل الحوار:

حاورته: أمّ خليفة

قبلنا العام الحالي 3500 طالب وطالبة في خطة البعثات الداخلية وسنزيد العدد العام المقبل



د. حبيب أبل يتحدث للزميلة الأمّ خليفة (إسماء ابوعطية)

في البداية نود تسليط الضوء على أهم مهام مجلس الجامعات الخاصة لأن البعض لديه خلط بين مهام المجلس ومهام الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم ووزارة التعليم العالي؟

● عندما تم إنشاء وزارة التعليم العالي كانت مختصة فقط بالبعثات الخارجية بالاتفاق مع الملاحق الثقافية وسفاراتنا بالخارج، ولكن زاد عدد الطلبة في السنوات الأخيرة بشكل كبير بما يتطلب إعادة تنظيم وزارة التعليم العالي وإضافة العديد من الإدارات المختلفة والهياكل التنظيمية، وتم إنشاء مجلس الجامعات الخاصة بمرسوم قانون عام 2000 لفتح الباب لإنشاء جامعات خاصة في الكويت وتكون رديفة لجامعة الكويت، واللأمانة التنفيذية حددت مهام المجلس فيما يخص إنشاء الجامعات واعتمادها ومن ثم تم إنشاء أمانة عامة لمجلس الجامعات الخاصة عام 2006، ومجلس الجامعات الخاصة يختص حالياً بإنشاء الجامعات ومراقبتها وإيضاً يختص بالبعثات الداخلية، وتم مؤخراً إنشاء الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم ويختص باعتماد الجامعات المحلية داخل الكويت والنظر في اعتماد الجامعات الموجودة خارج الكويت وجاء ذلك بعد المشكلات التي أصبغتنا نواجهها من الشهادات الوهمية والجامعات المضروبة.

وما آلية عملكم وتعاونكم مع الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم؟

● في الوقت الحالي لم يتم تفعيل الجهاز وتم تعيين مدير عام للجهاز ونائب للمدير العام ولكن حالياً يوجد بعض التداخل في الاختصاصات، فالجهاز الوطني تم إنشاؤه، بمرسوم ومجلس الجامعات الخاصة تم إنشاؤه بقانون ونحن بقوة القانون أقوى من الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي، ونحن نعتمد الجامعات الخاصة والرسوم التي صدر به الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي ذكر الجامعات الخاصة والحكومة وبالتالي لا بد من أن يكون هناك اتفاق فيما بيننا على مسألة اعتماد الجامعات وتحديد آلية اعتماد الجامعات، ونأمل أن يكون هناك فريق عمل مشترك بين الجهتين لتحديد معايير اعتماد الجامعات.

وكم عدد الجامعات الخاصة حالياً في الكويت؟

● حالياً توجد 9 جامعات وكيانات خاصة في الكويت ومنها الجامعة الأميركية وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والكلية الاستشرابية وجامعة الشرق الأوسط الأميركية وكلية القانون الكويتية العالمية والجامعة العربية المفتوحة وكلية بوكسهل الكويت للبنات وكلية ماسترخت لإدارة الأعمال بالكويت.

وكم العدد الإجمالي للطلبة بالجامعات الخاصة؟

● حالياً يوجد نحو ما يزيد على 17 ألف طالب وطالبة بالجامعات الخاصة في الكويت.

كم عدد مقاعد البعثات الداخلية حالياً، وهل هناك نية لزيادة عدد المقاعد لحماية طلبتنا من الجامعات المشوهة في الخارج؟

● في العام الماضي تم قبول 3000 طالب وطالبة في خطة البعثات الداخلية، والعام الحالي تم قبول 3500، وحينها هناك نية للتوسع في البعثات الداخلية وستناقش الأمر في اللجنة التي يتم تشكيلها من قبل وزير التربية ووزير التعليم العالي والتي تجتمع في شهر مايو بالتنسيق مع البعثات الخارجية بوزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتحديد عدد خريجي الثانوية العامة والموقع تخرجهم والنسب المئوية.

وما الآلية التي توزع على أساسها حصص البعثات الداخلية في الجامعات الخاصة؟

● نحن لا نتدخل في قبول الطالب في أي كلية أو جامعة، ونقوم بمراسلة الجامعات الخاصة لمعرفة طاقاتهم الجامعة ومن ثم نقرر رغبات الطالب ونحاول تلبية رغباته الأولى أولاً ولكن في حال لم يتوافر مقعد للطلبة وفق رغبته الأولى نقوم بنقله إلى رغبته الثانية.

ولماذا لا توجد بعثات داخلية إلى الجامعة العربية المفتوحة فرع الكويت وهي إحدى الجامعات الخاصة الموجودة على أرض الكويت؟

● البعثات الداخلية تكون للجامعات التي تتبع نظام التعليم المستمر والمنظم في الجامعة العربية المفتوحة فتعتمد على نظام التعليم المفتوح وتحدد نسبة 25٪ فقط للحضور وبالتالي لا بد من عمل دراسة لتحديد مدى إمكانية إرسال طلبة للدراسة وفقاً لنظام التعليم المدمج، والإدارة الجامعية بالجامعة العربية المفتوحة طلبت فتح البعثات الداخلية إلى الجامعة والأمر حالياً معروض على مجلس الجامعات الخاصة للدراسة والبحث حتى لا

يتعارض الأمر مع القانون، كما أننا ندرس حالياً طلب الجامعة العربية المفتوحة في فتح المجال للدراسات العليا لاسيما في التخصصات الإنسانية والأدبية.

تم مؤخراً تصميم برنامج للتربية بالجامعة العربية المفتوحة ومعرض حالياً على مجلس الجامعات الخاصة

فألي أين وصل الموضوع؟

● الجامعة العربية المفتوحة قدمت برنامجاً للتربية في درجة البكالوريوس وفي درجة الماجستير كذلك، والأمر ما زال قيد الدراسة والبحث في مجلس الجامعات الخاصة خصوصيته والأمر معروض حالياً على اللجان وسنجلس مع مديرة الجامعة العربية المفتوحة ونوضح لها وجهة نظرنا ولابد من معرفة مدى استعدادهم لتقديم برنامج التربية، ولابد كذلك من تحديد الأهداف المرجوة من وراء تخريج المعلمين من تخصص التربية بحيث يكون المخرج لديه ثقافة وقام بعمل تدريب ميداني وغيرها من الأمور المطلوبة في خريجي التربية، خاصة أن وزارة التربية والتعليم العالي حالياً حريصة على جودة أداء المعلم من أجل ضمان جودة مخرجات التعليم العام والعالي، خاصة أننا نواجه حالياً إشكالية ضعف مخرجات التعليم العام في الكويت وجميع المشكلات التي تصادفها جامعة الكويت في سبب مخرجات التعليم العام.

هل هناك نية لإنشاء جامعات خاصة جديدة في الكويت، ومتى وما البرامج التي ستقدمها؟

● هناك 4 جامعات خاصة أصبحت على وشك الانتهاء، وتم منح 17 ترخيصاً لشركات وأفراد من أجل إنشاء جامعات خاصة في المستقبل وهناك جامعات على وشك الافتتاح خلال العامين المقبلين، وستقدم تلك الجامعات تخصصات عدة في الهندسة وإدارة الأعمال وهناك الجامعة الأميركية الطبية في منطقة العقيلة التي سيتم افتتاحها قريباً وستكون باكورة إدخال التخصصات الطبية بالجامعات الخاصة في الكويت كما أن الجامعة الألمانية أصبحت على وشك الانتهاء وكذلك الكلية التقنية.

هل استحدثت برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات الخاصة يتطلب

موافقة مجلس الجامعات الخاصة مسبقاً؟

● نعم بالتأكيد، فمجلس الجامعات الخاصة مسؤول منذ تسلم أرض الجامعة مروراً بمراحل إنشاء الجامعة وشكلها الهندسي والمختبرات والفصول الدراسية بالإضافة إلى البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعة كما أنه مسؤول عن الطلبة وشهاداتهم وتوظيف الكاتبة والنظر في مستواهم العلمي وأبحاثهم، فجميع تلك الأمور تقع تحت إشراف مجلس الجامعات الخاصة.

من وجهة نظرك هل التخصصات التي تقدمها الجامعات الخاصة حالياً في الكويت تواكب احتياجات سوق العمل المحلي؟

● في الحقيقة مازال هناك الكثير من التخصصات غير الموجودة بالجامعات الخاصة، ولابد من خلق ثقافة ووعي لأننا نحتاج إلى مرحلة الثانوية العامة أولاً ليتحققوا بالتخصصات التي لها كوابل مالية فقط مثل الهندسة والمحاسبة ويفترض أن يدرس الطالب التخصصات التي تحتاجها سوق العمل، وعند إنشاء أي جامعة خاصة جديدة لابد من تقديم دراسة جدوى وأحد متطلباتها احتياجات سوق العمل في الكويت من خلال مكاتبنا الاستشارية المعتمدة وإذا تأكدنا من أن التخصصات التي تقدمها الجامعة تحتاج إليها الكويت خلال العشرين عاماً المقبلة نقوم بالموافقة عليها، وأتمنى أن تكون هناك استراتيجية واضحة للتعليم الجامعي في الكويت بالنسبة لاحتياجات سوق العمل عن طريق عدة جهات ومنها وزارة التخطيط وديوان الخدمة المدنية بحيث يتم تزويدنا بإحصائيات موثقة بأن هناك تخصصات تحتاج إليها الكويت وتخصصات أخرى لا توجد حاجة لها في الوقت الحالي.

بعض أبناء الأسر الكويتية لا يجدون مكاناً لهم بجامعة الكويت بسبب أزمة القبول فيضطرون للجوء إلى الجامعات الخاصة ولكنهم يواجهون إشكالية الرسوم الدراسية المرتفعة في بعض الجامعات فهل لديك رقابة الخاصة؟

● نحن نقوم بتحديد الرسوم الدراسية بالاتفاق مع الجامعة بحيث لا تكون مرتفعة ومبالغاً فيها وفي نفس الوقت لا تكون متدنية جداً بما يؤدي إلى خسارة المؤسسة التعليمية، وإذا توجه الطالب للدراسة في جامعة الكويت أو في البعثات الداخلية أو الخارجية فإن الرسوم تأتي من مصدر واحد وهو حكومة الكويت.

هل الجامعات الخاصة تطبق قانون منع الاختلاط؟

● نعم الجامعات الخاصة تطبق قانون منع الاختلاط على مشروع توفير الأراضي الخاصة في المدن الإسكانية الحديثة، وخلال السنوات العشر المقبلة سيكون هناك العديد من المدن الإسكانية الجديدة والتي تحتاج إلى جامعات توفر عناية المواصفات المطلوبة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في الكويت بما يتطلب إنشاء العديد من الجامعات لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة، كما أننا نتباحث مع البلدية لاستصلاح أراضٍ بالشكل الذي يساعد على إنشاء جامعات على تلك الأراضي من حيث توفير الخدمات والبنية التحتية، كما نتدارس حالياً مشروع زيادة مقاعد البعثات الداخلية ونأمل تسكين الإدارات الشاغرة في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة من أجل ضمان جودة أداء العمل.

العديد يشك في مخرجات الجامعات الخاصة ولديهم نظرة بانها جامعات مساهمة مع طلابها في الحضور والغياب والاختبارات فما آلية عملكم مع الجامعات الخاصة للتأكد من سلامة تلك الأمور سواء عن

طريق إرسال وفود تزور الجامعات أو لجان تقييم أو ما شابه ذلك؟

● خلال خبرتي بجامعة الكويت والجامعات الخاصة فإنني أجد أن الجامعات الخاصة على مستوى عالٍ ومخرجاتها محل ثقة الكثير من الشركات والدوائر الحكومية في الدولة ويتبناون مراكز عدة، ومخرجات الجامعات الخاصة في الكويت أن لم تكن توازي جامعة الكويت فقد تكون أفضل منها ولكن في المقابل لدينا جهة رقابية على طلبة الجامعات الخاصة فإذا حصل الطالب على إنذارين أو ثلاثة نقوم بفصله من البعثة وإذا لم تستجب الجامعة نقوم بتحرير إنذار ومخالفة وبالتالي لدينا عين رقابية قوية على الجامعات الخاصة، وهناك وفود من مجلس الجامعات الخاصة تزور الجامعات الخاصة وتطلع على تقاريرها المالية والسبب في ذلك هو متابعة تقاريرها المالية ما بين الجامعة في الكويت والجامعة الزميلة الأم ومدى تعاونهما وإذا رصدنا أي خلل أو تقصير أو مخالفة للقانون نقوم باستخدام أدواتنا القانونية لوقف تلك المخالفات.

هل هناك قانون حالياً معروض على مجلس الوزراء وهو قانون الجامعات الحكومية ولكن البعض يقول أن من يعوق إقرار القانون هم القائمون على الجامعات الخاصة لضمان استمرار أزمة القبول بالجامعات الحكومية وبالتالي زيادة أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة فما رديكم على ذلك الأهتمام؟

● لا يوجد أي ربط بين وقف الجامعات الحكومية وإنشاء جامعات خاصة، خصوصاً أن هناك قانوناً خاصاً بالجامعات الخاصة والقانون في حد ذاته عملية تنظيمية وهو عبارة عن حقوق وواجبات، والقانون محل النقاش هو خاص بتنظيم عملية إنشاء جامعات حكومية.

هل الجامعات الخاصة تطبق قانون منع الاختلاط؟

● نعم الجامعات الخاصة تطبق قانون منع الاختلاط على مشروع توفير الأراضي الخاصة في المدن الإسكانية الحديثة، وخلال السنوات العشر المقبلة سيكون هناك العديد من المدن الإسكانية الجديدة والتي تحتاج إلى جامعات توفر عناية المواصفات المطلوبة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في الكويت بما يتطلب إنشاء العديد من الجامعات لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة، كما أننا نتباحث مع البلدية لاستصلاح أراضٍ بالشكل الذي يساعد على إنشاء جامعات على تلك الأراضي من حيث توفير الخدمات والبنية التحتية، كما نتدارس حالياً مشروع زيادة مقاعد البعثات الداخلية ونأمل تسكين الإدارات الشاغرة في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة من أجل ضمان جودة أداء العمل.

هل تم تسكين الإدارات الشاغرة في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة لاسيما مع تزايد الجامعات الخاصة في الكويت؟

● لقد كبر حجم العمل بمجلس الجامعات الخاصة وكبرت معه المسؤولية نظراً لتزايد عدد الجامعات الخاصة في الكويت وتزايد عدد الطلبة المنتسبين بها سنوياً، ولدينا هيكل اداري وهيكل تنظيمي بالأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة

ولكنه لم يشك بشكل كامل حتى الآن وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بإيقاف النقل والسحب بما أثر على عملنا ونأمل أن يقوم ديوان الخدمة المدنية باستئنائنا من هذا الأمر، أسوة بجهات حكومية أخرى، فإذا اردوا جودة في التعليم وانضباطية في العمل فلا بد أن تتم التعيينات في أقرب وقت ممكن، فنحن بحاجة لخبرة في التعليم وفي الاعتماد الأكاديمي وفي مجال الهندسة فيما يخص الإنشاء والبنية، فاعتمادنا الحالي على الذنب ومن المعروف أن أي موظف منتدب لا يعطي طاقته الكاملة كالموظف المعين.

هناك مشاكل يعاني منها الطلبة بين الحين والآخر ومعظم الجامعات تشتترط على طلابها عدم الإفصاح عن مشاكلهم عبر الصحف والا تعرضوا لعقوبات فهل مجلس الجامعات الخاصة يتدخل أحياناً لحل مشاكل الطلبة؟

● لا أرى أن هناك قيوداً للحرية في الجامعات الخاصة وهناك روابط طلابية في جميع الجامعات الخاصة ونقوم باستقبالهم دوماً ونستمع لمشاكلهم ومقترحاتهم ونحاول حلها بشتى الطرق والوسائل المتاحة، ومنذ فترة قمنا بعمل زيارات ميدانية إلى الجامعات الخاصة برفقة وزير التربية ووزير التعليم العالي السابق د. نايف الجحرف وجلسنا مع الإدارات الجامعية واستمعنا إلى مشاكلهم ومقترحاتهم، كما جلسنا على انفراج مع طلبة الجامعات وسجلنا جميع ملاحظاتهم ومشاكلهم بكل حرية.

نود أن تكشف لنا عن رؤيتك التطويرية لتطوير العمل في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة خصوصاً أن المرحلة المقبلة وبرز مشاريع الأمانة العامة الموضوعة على أجندة عملكم خلال المرحلة المقبلة؟

● لدينا العديد من المشاريع المستقبلية ونطمح للاهتمام بجودة التعليم ومخرجات التعليم الجامعي الخاص وحالياً نسوق بزيارة ميدانية لجهات العمل لتقديم مخرجات الجامعات الخاصة ومقارنتهم بزملائهم الآخرين ولدينا أيضاً مشروع توفير الأراضي الخاصة في المدن الإسكانية الحديثة، وخلال السنوات العشر المقبلة سيكون هناك العديد من المدن الإسكانية الجديدة والتي تحتاج إلى جامعات توفر عناية المواصفات المطلوبة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في الكويت بما يتطلب إنشاء العديد من الجامعات لاستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة، كما أننا نتباحث مع البلدية لاستصلاح أراضٍ بالشكل الذي يساعد على إنشاء جامعات على تلك الأراضي من حيث توفير الخدمات والبنية التحتية، كما نتدارس حالياً مشروع زيادة مقاعد البعثات الداخلية ونأمل تسكين الإدارات الشاغرة في الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة من أجل ضمان جودة أداء العمل.



رسالة لوزير التربية ووزير التعليم العالي

قال د. حبيب أبل إن الوزير أحمد الملبني ليس غريباً على الوزارة، فقد كان وزيراً سابقاً للتربية والتعليم، ولديه اطلاع وعلم بخفايا التربية والتعليم العالي، وهو رجل له نظرة وسياسة ونأمل أن يكمل ما بدأه الوزير السابق وأن يضع نصب عينيه جودة مخرجات التعليم العام والعالي على حد سواء.

نواجه بيروقراطية وروتيناً

قال د. حبيب أبل أننا وفقاً للقانون لدينا برنامج ميزانية تابع للتعليم العالي ولدينا ميزانية كبيرة ولكن نواجه بيروقراطية وروتيناً معقداً، فيما يخص الصرف والمتابعة، وهناك الكثير من الشكاوى الطلابية بسبب عدم صرف المكافأة الطلابية في الوقت المحدد وبدل الكتب، وأن الأوران لاستقلالية مجلس الجامعات الخاصة ادارياً وعالياً نظراً لأن حجم العمل زاد في المرحلة الأخيرة ومطلوب منا تادية مهام صعبة لا يمكن تأديتها بدون وجود الاستقلالية وموظفين مؤهلين ذوي خبرة يمكن الاعتماد عليهم لإنجاز العمل.

التركيز على جودة التعليم

قال د. حبيب: أن من أهم الأمور التي نركز عليها جودة التعليم ولهذا السبب لدينا مركز وطني لتطوير التعليم تابع لوزارة التربية، ولدينا الجهاز الوطني لجودة التعليم ونأمل أن تتعاون جميع الجهات ذات الصلة بالتعليم من أجل مستقبل أفضل وضمان جودة مخرجات التعليم العالي ونأمل أن تطبق تلك الآمال أولاً على التعليم العام من أجل ضمان جودة التعليم العالي.